مركز المسبار للدراسات والبحوث
Al Mesbar Studies & Research Centre

التنوع العرقي والمذهبي في الخليج بين الواقع والتوظيف

الكتـــاب الثالث والتسعون – سبتمبر (أيلول) 2014
كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

الخليج العربي: الجماعات الدينية وسياسات النظم الحاكمة

عباس المرشد(*)

طالما اعتبرت مسألة الأقليات الدينية والأقليات العرقية مسألة ذات خطورة على المجتمعات عموماً، إذ تعامل قضية الأقليات على أساس أنها تلامس البعد السيادي للدولة. تصاعد الاهتمام بالأقليات كان وليد تصاعد آخر هو النزعة القومية الجديدة التي ظهرت إثر تفكك الاتحاد السوفيتي العام 1991؛ إذ كانت النزعة القومية الصاعدة متوجهة لحقوق الأقليات ورغبتها في بناء هوية سياسية منفصلة أو المطالبة بمزيد من الحقوق المقررة لها.

(*) باحث بحريني مختص في الحركات الإسلامية.

إن الحديث عن أوضاع الأقليات ليس حديثاً عن سياسات أنظمة اجتماعية أو سياسية، بل إضافة لذلك أصبح تناول مسائل الأقليات مرتبطاً بصورة قوية بما يمكن تسميته بالأخلاقية السياسية من حيث اتصالها بمبادئ الأخلاق البشرية الصرفة المبتعدة من التوازنات السياسية السائدة وارتباطها بموجة الديمقراطية التمثيلية، وقد زاد من عمق الأخلاقية السياسية انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، كعلامة على الانتصار للفضيلة الأخلاقية على المصلحة السياسية.

مع ذلك، فإن أوضاع الأقليات الدينية ليست منحصرة بسياسات النظم الحاكمة، فإزاء تلك المسؤولية الأخلاقية والسياسية تقف معضلة المزاج الاجتماعي والسلطات، باعتبارها تمثل الأكثرية العددية وخياراتها الفضلى في التعامل مع الأقليات الدينية، وهو ما يعيد قضية الثقافة المجتمعية وبناءها المرجعي للواجهة، ومن جهة أخرى فإن الأقليات نفسها وطرق إدارتها للقضايا تعتبر ضلع المثلث المفقود. تبرز هذه المقالة واقع الأقليات الدينية في دول الخليج العربي من حيث علاقتها بالهوية الوطنية والاندماج الوطني، بالتركيز على توضيح السياسات الرسمية تجاه تلك الأقليات، مقابل سياسات الهوية الفرعية لدى الأقليات نفسها. كما تتناول الدراسة علاقة الأقليات المذهبية وتاريخ تشكلها السياسي من حيث دراسة ثلاثة عناصر رئيسة هي: الدستور، العلمنة، والمذهبية. كما تستعرض علاقة الأقليات بالتنظيمات العابرة للوطنية، وكيف يتم توظيف عامل الأقليات في رسم الاستراتيجيات الخارجية للدولة. بشكل إيجابي.

لقد خلصت الدراسة إلى أن أغلب الأقليات الدينية لا تبدو متجانسة إثنياً، بل تضم العديد من الأصول العرقية المتنوعة، وأن غالبية أفراد هذه الأقليات تنحدر من جماعات وافدة استوطنت المجتمعات الخليجية في النصف الثاني من القرن العشرين، واكتسبت الجنسية المحلية، وهذا جعل من المنتمين لهذه الأقليات يشكلون فئات عالية الدخل اقتصادياً، وفئات مأمونة سياسياً. وعلى الرغم من اندماج العديد منهم في المجتمعات المحلية، فإن بعض هذه الأقليات ربما تعيش في عزلة اجتماعية، وتعلي من شأن هويتها الفرعية، بسبب عدم قدرة الهوية الوطنية على استيعاب مطالبهم

الدينية بشكل متساوٍ مع الأغلبية.

تشير خريطة الأقليات الدينية في دول الخليج العربي إلى حقيقة مؤكدة، وهي عدم اختلاف مجتمعات هذه الدول عن الدول الأخرى، من حيث تنوعها الديني والعرقي والإثني. فبالرغم مما يشاع عن وحدة المجتمعات الخليجية، وصلابة قاعدتها الاجتماعية، فإن الواقع يشير إلى وجود اختلال داخل هذه الرؤية. فمجتمعات الخليج العربي ليست كتلة صلبة، بل إنها تحتوي على العديد من التمازجات الدينية والمذهبية، بما يؤكد مقولة «عدم التجانس» داخل تلك المجتمعات. وقد ظلت هذه المجتمعات تتسم بطابع الأكثرية السنية، كما في الكويت وقطر والإمارات والسعودية، والأكثرية العربية، كما في البحرين والعراق، أو الإباضية كما في عمان. ولم تخلُ المجتمعات الخليجية من وجود أقليات دينية أخرى كالمسيحية والبهائية واليهودية والبهرة الإسماعيليين.

لقد ظلت مسائل الأقليات العرقية والدينية في دول ومجتمعات الخليج العربي مخفية وبعيدة من الأنظار، تحت غطاء سميك من التستر على أوضاع تلك الأقليات، والسبب في ذلك هو أن شرعية الأنظمة السياسية في الخليج العربي مبنية تاريخياً على إدماج البعد الأخلاقي في البعد التقليدي، وهو الوراثة في الحكم. بعبارة أكثر عمقاً: فإن الحديث عن أوضاع الأقليات الدينية في هذه الدول متصل بعمق مع جزء كبير من شرعيتها السياسية.

إذ لا تستطيع تسويق شرعيتها التقليدية من دون أن تكون محمية أخلاقياً. ووفق هذا السياق، فإن البحث في أخلاقيات التعامل مع الأقليات، هو بحث في استمرارية الشرعيات التقليدية القائمة. بالتأكيد ليس مجال هذه المقالة هو التأصيل لهذه الفرضية، فما نتوخاه هنا هو خلاف ما تفترضه الفرضية، ولتأكيد أن ذاك الربط كان لدواعٍ سياسية، من المهم التحلل منها من جهة، وإعادة موضعة مسألة الأقليات الدينية ضمن نطاقها الطبيعي، وهو سياسات إدارة التنوع داخل المجتمعات المنقسمة إثنياً. الملاحظ في أغلب النصوص الدستورية والقانونية لدول المنطقة، هو

غياب الأطر الناظمة لمسألة الأقليات الدينية، والاكتفاء بالنصوص المفتوحة، التي عادة ما يوكل أمر تفسيرها للقانون. يتسبب هذا الوضع المضطرب قانونياً في إحداث تداعيات غير مشجعة على إنجاح شعارات التعايش والاندماج الوطني. ومن أبرز تلك التداعيات:

1. تزايد حالات الانفصال عن الهوية الوطنية، مقابل الإعلاء من شأن الهويات الفرعية، باعتبارها الملاذ الآمن للجماعات.

2. إمكان الاستخدام السياسي العابر للوطنية لمسألة الأقليات وتوظيفها سياسياً، إما لفرض سياسات أخرى، أو للضغط من خلالها لزعزعة الأوضاع الداخلية.

3. تصدع التماسك الاجتماعي داخل تلك المجتمعات، وتأسيسها على أرضية الصراع، وتالياً استنزاف المخزون الوطني من التماسك الداخلي.

من الناحية التاريخية، فإن مسار التنوع الديني ظل حتى نهاية القرن التاسع عشر محصوراً بين الشيعة والسنة والإباضية، ومع بدايات القرن العشرين استوطنت الطوائف الأخرى في هذه المجتمعات، عبر تحويل وجودها الاقتصادي أو المهني إلى وجود اجتماعي، وهو ما أكسبها بعداً وطنياً كفلته لها الدولة الوطنية التي تشكل أول معالمها منذ العام 1920، وتأصل مع بدايات استقلال هذه المجتمعات، وتحولت أنظمتها من مشيخيات سلطانية إلى دول حديثة. وبخصوص الأقليات الدينية، يمكن وضع أنموذج عام حكم علاقات وأنشطة تلك الأقليات. فمن الناحية العددية هناك أقليات دينية متناهية في الصغر مثل البهائيين واليهود، وهناك أقليات صغيرة مثل المسيحيين، في حين يمكن اعتبار الشيعة أنموذجاً للأقليات الكبيرة. أما من ناحية التفاعلية، فالأقليات متنوعة في خياراتها ما بين: أقليات مندمجة، مثل البهائيين في دول الخليج العربي كافة، وأقليات مستوعبة: مثل المسيحيين غالباً، أو السنة في سلطنة عُمان. أما الشيعة، فتتباين خياراتهم ما بين: المجاهرة، كما في البحرين، أو الاحتواء: كما في الكويت، أو الاندماج: كما في الإمارات وقطر وعمان.

إزاء ذلك، تبرز استراتجيات النظم الحاكمة المختلفة في تعاملها مع واقع التعدد الديني والمذهبي، وهي استراتيجيات تتبع طبيعة نمط الحكم ومدى تشخيصه لدرجة التهديد الذي تخلقه الأقليات ضمن النسيج الوطني، أو ضمن نطاق السلطة وتوزيع القوة والثروة. فسياسات الأنظمة تتراوح ما بين اعتبار الأقليات بمثابة مشكلة صفرية تستوجب إنهاء أو إخفاء تهديد الأقليات، إما عبر التعريف السياسي، أو عبر الإدماج والتذويب والاستيعاب[1]، وما بين اعتبار الأقليات عنصراً مهماً ورئيساً من عناصر المجتمع، يمكن التحكم فيها من خلال انتهاج سياسات تعددية واضحة المعالم[2].

تحديد الأقليات الوطنية

على الرغم مما تتمتع به مسألة الأقليات من اهتمام وتفاعل دولي، فإن تعريف الأقليات لا يزال مفهوماً مضطرباً ويخضع لاستراتيجيات بحثية متعددة. واقع الاضطراب ليس منحصراً في القانون الدولي الذي لم يجمع على تعريف موحد للأقلية إلى الآن، بل إن المشتغلين في حقل الجماعات والاجتماع يناقشون أسس ومعايير مفهوم الأقلية داخل المجتمعات. فكلمة أقلية هي كلمة نكرة حتى لو عرفت بـ«أل»، لأنها لا تعني شيئا دونما إضافتها إلى كلمة أخرى تؤدي المعنى المراد، فمصطلح الأقلية يأخذ معناه من المصطلح أو الكلمة التي يضاف إليها، مثل أقلية لغوية، أقلية دينية، وطنية، ثقافية[3].

تعريف الأقليات الدينية

يمكن تعريف الأقليات (minorities) على أنها: مجموعات بشرية ذات

---

(1) انظر في ذلك: نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، 18 ديسمبر (كانون الأول) 1992.

(2) انظر في هذا الصدد: عالم المعرفة.

(3) حول اختلاف علماء الاجتماع في مسألة الأقليات انظر: سعد الدين، إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، 1992، ص64. سميرة، بحر، الأقليات الإثنية مدخل لدراسة الأقليات، مطبعة الأنجلو، القاهرة، 1982، ص63. نفين، مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي، رسالة دكتوراه منشورة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص12.

سمات وخصائص تختلف عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية، ولكل أقلية منها سمات قومية أو إثنية أو دينية مشتركة بين أفرادها. وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقلية على أنها: «جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقياً أو قومياً أو دينياً أو لغوياً، وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثم يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية».

أما الموسوعة الأمريكية، فقد عرفت الأقليات على أنها: «جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع، أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه، وتمتلك قدراً أقل من القوة والنفوذ، وتمارس عدداً أقل من الحقوق، مقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع، وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكامل بامتيازات مواطني الدرجة الأولى»[4].

ما يميز التعريف الأخير، أنه لا يشير للمعيار العددي بصورته الصارمة (أكثر/ أقل) بقدر ما يركز على واقع الفاعلية والممارسة. ففي التعدد الكمي ليس مهماً أن تكون أقل من غيرها، ولكن من المهم أن يكون تعدادها كافياً لتميزها عن الجماعات الأخرى، أي عدد كافٍ من الأفراد يشكلون مجموعة وطنية حقيقية. أما الفاعلية المجتمعية فهي تشير لواقع تلك الأقلية ومدى ما تحصل عليه من منافع أو مصالح أو حاجات، ومن اعتراف لا يكفي لإزالة شعورها بالتهميش والاستهداف من غيرها، أو هيمنة جماعات أخرى عليها سياسياً أو اقتصادياً[5]. أما «الأقليات الدينية» مفهوم مشتق من مفهوم الأقليات، يشير من الناحية العددية إلى كل جماعة يشكل الدين أكبر مقوماتها وأبرز ما يميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى، أما الفاعلية فعلى أساس موقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي (قوية، مهيمنة، نافذة، مهمشة...) بمعنى آخر: ليست الأقليات، دائماً، هي الجماعات المظلومة

---

(4) انظر للمزيد من التفاصيل في الموسوعة العربية على الرابط:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display__term&id=468

(5) بشير، شايب، مفهوم الأقليات وعوامل نشوئها، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، مقالة منشورة على الرابط الإلكتروني:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com__content&view=article&id=105:-l-&catid=15-56-22-09-12-12:2010&Itemid=10

والمستضعفة، وليست دائما في حالة الحرمان، ولا في موقع الاضطهاد والامتهان[6].

من جانب آخر، فالأقليات ليست دائماً على المستوى ذاته من حيث القوة أو التطور الاجتماعي. فالأقلية مفهوم متغير الدلالة حسب الظرف الزماني السياسي، ومنه يستمد شخصيته وأبعاده الاجتماعية التي عادة ما تبدأ من المطالبة بالمساواة، لتنتهي إلى الانفصال وتكوين الدولة المستقلة. ولهذا فإن مفهوم الأقلية مفهوم مرن وديناميي يصعب تحديده، فهو يتغير باستمرار بفعل عوامل عديدة كالاندماج والانصهار ضمن الأغلبية العددية، أو الهجرة والارتحال إلى مناطق أخرى، أو بفعل التهجير القسري، أو الانفصال عن الدولة لتكوين أخرى، أو الاندماج في ثالثة. ولعامل الزمن (تعاقب الأجيال) تأثير كبير في وضع الأقليات، خصوصاً الأقليات قليلة العدد، أو تلك المنتشرة بصورة غير منتظمة جغرافياً على طول الإقليم من دون أن تتركز في بقعة جغرافية محددة[7]، فالأقليات عبارة عن مفهوم معقد يتحدد بعناصر محددة تختلف من جماعة إلى أخرى ومن نظام سياسي لآخر، وهذه العناصر تجتمع في مفهوم واحد هو «المواطنة الكاملة» أو «المساواة الأصلية».

ولأجل هذا نصت المادة (18) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر سنة 1966، على أنه «لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره»، وأيضاً نصت المادة (20) على أنه «تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف» غير أن نص المادة (27) من العهد الدولي من أكثر الأحكام الملزمة قانوناً فيما يتعلق بحقوق الأقليات، والتي تنص على أنه «لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتمون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم

---

(6) صلاح، عبدالعاطي، الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي، الحوار المتمدن، العدد 1590،23/ 6/ 2006، على الرابط:
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68180

(7) النان، ولد المامي، التعدد الإثني والاندماج الوطني في موريتانيا، محاضرة ألقيت في فندق الخاطر يوم السبت، الخامسة مساء، بتاريخ 24/ 4/ 2010، المركز المغاربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية على الرابط:
http://www.albasrah.net/ar__articles__0410/2010/weldmami__250410.htm

وإقامة شعائرهم أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم».

تشكل الأقليات الدينية في دول الخليج

في إطار البحث عن مسارات تشكل مسألة الأقليات في مجتمعات دول الخليج العربي، يصعب العثور على مواد أرشيفية يمكن الاعتماد عليها في رسم خريطة واضحة لمسار الأقليات الدينية. فدول هذه المنطقة لم تشهد تفاعلات «نظام الملل» الذي أقرته الدولة العثمانية، التي منحت بموجبه الأقليات الدينية في ربوع السلطنة العثمانية الحق في إدارة شؤونها الدينية، وخصوصاً «النصارى» منهم، الذين توزعوا بين عدد من المذاهب كالأرثوذكسية والمارونية والكاثوليكية والبروتستانتية. وقد أعطى هذا النظام لكل طائفة حق إدارة شؤونها الدينية بنفسها، وبناء مؤسساتها التربوية والثقافية والاجتماعية، وإدارة أوقافها عبر مجلس ملي لكل منها، من دون تدخل مباشر من جانب السلطنة.

عدم انخراط مجتمعات الخليج في هذا النظام ربما يرجع لضعف الهيمنة العثمانية على المنطقة، أو لعدم وجود أقليات دينية معتد بها، أو لأسباب أخرى، إلا أن القدر المتيقن هنا أن أطرافاً من مجتمعات الخليج كالأحساء والقطيف –مثلاً– كانت تحت رعاية نظام الملل. وتالياً ظلت المسألة تُدار وفق التقاليد الخاصة بمجتمعات هذه المنطقة، وخصوصاً أن الأقليات الدينية الوطنية (مقابل الأقليات الوافدة) كانت عبارة عن تنوع مذهبي، ونسبة قليلة كان ينطبق عليها مفهوم الأقليات الدينية. نتيجة لذلك تشكل مفهوم الأقليات ضمن فهم ضيق جداً للأقليات يحصرها في الاختلاف الديني مستبعداً الخلافات المذهبية واللغوية. وهذا راجع للتفسير الذاتي لاتفاقية لوزان الدولية، التي أقر نظام الملل على أساسها، حيث أشارت إلى أقليات غير مسلمة، لكنَّها لم تشر، من قريب أو بعيد، إلى أقليات مذهبية ضمن الدين الإسلامي[8].

(8) نور الدين، محمد، الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع والكيان والتحديات، مقالة منشورة في الموقع الإلكتروني (الموقع الرسمي للجيش اللبناني) على الرابط التالي:

http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=4413

تعتبر فترة نهاية القرن التاسع عشر بمثابة البداية الحديثة لوجود الأقليات الدينية في منطقة الخليج العربي، وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد العالمي تغييراً كبيراً من جهة الصناعة واعتماد وسائل اتصال جديدة (السفن البخارية خصوصاً) مما أدى إلى انتعاش الموانئ والمدن البحرية وتدهور مكانة الاتصالات البرية، خصوصاً في مناطق الشرق الأوسط[9]، بحكم أن العديد من المنتمين للأقليات كانوا من الفئات الوافدة أو المهاجرة، وهي أعداد كانت حتى بدايات القرن العشرين، تعتبر ضئيلة جداً لم تتجاوز العشرات، فقد كانت خياراتهم الاجتماعية تميل ناحية تغليب المصالح الفردية ممثلة في التجارة الاقتصادية الواسعة كما في البانيان، أو التجارة الاقتصادية المحدودة كما في اليهود والمسيحيين[10].

فالوجود الهندي في الخليج قديم، على سبيل المثال، سابق على الهيمنة البريطانية على شؤون الخليج، لكنه تكرَّس بصورة أوضح بعد العام 1820 بعد هذه الهيمنة التي وفرت له غطاءً سياسياً وعسكرياً. ومن أهم الأسباب التي منعت اصطدام أهل الخليج بالهنود، أن الهنود في الغالب لم يكونوا يتعاطون الأمور السياسية، وتالياً لم يصدر منهم ما يفيد تدخلهم في الشؤون المحلية بطريقة سافرة، وكان همهم الأول والأخير الكسب المادي وتحسين ظروفهم الاقتصادية كما هو حالهم اليوم.

ومع دخول مجتمعات هذه الدولة في طور اقتصاد السوق كمحصلة لإبرام اتفاقيات الحماية البريطانية[11]، وجدت هذه الأقليات سندها في الإدارة البريطانية لتوفير مناخ آمن يضمن لها ممارسة شعائرها بقدر محدود من الحرية. وفي الواقع فقد وجدت الإدارة البريطانية نفسها أمام فرصة ملائمة لزيادة درجة تدخلها في الشؤون الداخلية لمجتمعات الخليج وتوسيع نطاق اتفاقيات الحماية، مستغلة في ذلك

---

(9) فريد، عباس، دور الأقليات الدينية في الاقتصاد القطيفي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (البانيان نموذجاً)، مجلة الواحة العدد (16) السنة 2011.

(10) Fuccaro, N., Histories of City and the State in the Persian Gulf: Manama since 1800, Cambridge University Press, 2009.

(11) Wombwell, James A.The long war against piracy : historical trends,Combat Studies Institute occasional paper ; 32,2010, pp 114-99

حاجات بعض تلك الأقليات الدينية، واعتبارهم ضمن الرعايا الخاضعين للإدارة البريطانية، وغير مشمولين بإدارة المشيخيات المحلية[12]. وقد سهلت هذه الحماية نشاط الجماعات غير المسلمة اقتصادياً، أولاً: لأنها حدّت من التعديات الاعتباطية لرجال الجمارك العثمانيين، وثانياً: كان تدخل القوى الغربية حاسماً في تعديل نُظم تملك الأراضي التي كان يكتنفها الخطر بسبب المصادرة والتعدي، الأمر الذي حال دون تلك الأقليات والدخول في هذا اللون من النشاط الاقتصادي لفترة من الزمن. أما نهاية السيطرة الاقتصادية، سواء للأقليات الدينية في منطقة الشرق الأوسط أو للأقليات التجارية القادمة من وراء البحار، فتعود لأسباب متشابهة، بينها تغير السلطة السياسية، خصوصاً في مرحلة ما بعد الاستعمار، وقيام الدولة القطرية. وقد كان أفراد كثر من الأقليات التجارية يعتمدون على بقاء السلطة الاستعمارية، ويدعمونها، وبرحيلها فقدوا الحماية وفقدوا النفوذ الذي كانوا يتمتعون به[13].

نماذج الأقليات في الخليج

بخلاف التباين المذهبي داخل المجتمعات الخليجية، فإن نسبة الأقليات الدينية الوطنية تعد ضئيلة جداً، وتكاد تحتسب وفق عدد العوائل المستقرة منذ سنوات في دول المنطقة. إلا أن هذه المقارنة تتغير لصالح الأقليات الدينية الوافدة، خصوصاً المسيحية منها، بحكم انتشارها لدى قطاع واسع من نسبة الأجانب أو الوافدين المقيمين في دول المنطقة. وهذا ما يعقد المشهد الديموغرافي.

الأنموذج الأول: المسيحية في الخليج

تعود جذور المسيحية في دول الخليج العربي لعصور قديمة جداً، فقد كانت الديانة المسيحية منتشرة في أكثر من مكان من دول الخليج العربي، مثل البحرين والكويت وبعض سواحل الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أصالة الوجود

(12) Onley. J.. The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants. Rulers. and the British in Ninteenth Century Gulf. (2007).

(13) فريد، عباس، دور الأقليات الدينية في الاقتصاد القطيفي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (ألبانيان نموذجاً).

المسيحي في المنطقة فإنه تضاءل لحد الندرة مع دخول هذه المنطقة في الإسلام، مع بقاء قلة قليلة جداً على ديانتها الأولى. ويستخلص من مجموعة الدراسات القليلة حول المسيحية في الخليج، أن المسيحية ارتبطت بالعنصر المدني والحضري أكثر من ارتباطها بالعنصر القبلي البدوي المترحل، حيث نرى رجال الدين المسيحيين موزعين وفق مراتب متسلسلة ومنتظمة بصورة جيدة، كذلك رهباناً وراهبات مجتمعين في بيت أو دير في كل مدينة، وكنائس بحوزتها ممتلكات وإيرادات تطلبت وجود مدير لها، وإنشاءات جديدة لكنائس وأديرة في المدن والقرى، ومحافل وتجمعات للأتباع المؤمنين من رجال ونساء تعقد في أيام الآحاد والأعياد، ويتكون هؤلاء الأتباع المؤمنون من الوجهاء والأعيان، والأثرياء ذوي الجنائز التفاخرية، وكذلك السواد من الناس كأصحاب الحانات[14]. وهذا ما أعطى المسيحية بعداً ثابتاً في التراكم التاريخي لدول المنطقة، يمكن الرجوع إليه في الآثار المسيحية التي يتم الكشف عنها بصورة متتالية.

كانت فترة القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين مسرحاً جديداً للمسيحية في دول المنطقة، عبر استقرار وتوافد العديد من التجار إليها، بفعل انخراط اقتصاد المنطقة في السوق العالمي، أو عبر البعثات التبشيرية التي انتشرت نهاية القرن التاسع عشر، واستطاعت أن تؤسس للوجود المسيحي في المنطقة كياناً ثابتاً في أغلب دول المنطقة. الملاحظ هنا أن هذا الوجود ظل وجوداً مرتبطاً بالوافدين، وعجزت الإرساليات التبشيرية عن استقطاب المواطنين إلا نادراً وبشكل سري. ومع دخول دول المنطقة في الاقتصاد النفطي منتصف القرن العشرين، توافدت أعداد كبيرة من المسيحيين للعمل في دول المنطقة، حيث أدى النمو الاقتصادي المحقق في دول الخليج العربي إلى تزايد أعداد الوافدين. كان منهم أيضاً مئات الآلاف من الشوام والعراقيين والمصريين، ومن ضمنهم مسيحيون عرب. وقد أفاد بعضهم -خصوصاً العرب منهم- من قوانين الجنسية التي أقرت في الخمسينيات وتبنت بعض شعارات القومية العربية، حيث تقر معظم قوانين الجنسية التفريق بين المقيم العربي والمقيم الأجنبي لدى التقدم بطلب التجنيس أو اكتساب الجنسية، فيشترط

(14) حسين، محمد حسين، اضمحلال المجتمع المسيحي في البحرين، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3079، الخميس 10 فبراير (شباط) 2011م الموافق 7 ربيع الأول 1432هـ.

القانون الكويتي والبحريني استقرار الوافد العربي 15 سنة مقابل 20 سنة للوافد غير العربي[15]. وهذا أدى لأن تكون الجماعات المسيحية في دول الخليج جماعات من نوع خاص، لأن المنتمين إليها يتناوبون باستمرار، إذ لا يُسمح للعمال الأجانب بالإقامة في الدولة المعنية بصورة دائمة أو مستقرة، كما أن قانون الجنسية الكويتي –مثلاً– يحظر تجنيس غير المسلمين، بحسب الفقرة الخامسة من المادة الرابعة، التي تنص على أن من شروط اكتساب الجنسية «أن يكون مسلماً بالميلاد أصلاً، أو يكون قد اعتنق الدين الإسلامي وأشهر إسلامه وفقاً للطرق والإجراءات المتبعة، ومضت على ذلك خمس سنوات على الأقل قبل منحه الجنسية الكويتية. وتسقط عنه هذه الجنسية بقوة القانون، ويعتبر المرسوم الصادر بمنحه إياها كأن لم يكن بارتداده عن الإسلام أو سلوكه مسلكاً يقطع بنيته في ذلك، ويحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة بالتطبيق لأحكام هذه المادة...»، وفي الواقع فإن الحصول على الهوية الوطنية ممثلة في الجنسية الخليجية يعد أمراً مرتبطاً بنمط توزيع الموارد الاقتصادية والتحكم فيها.

فعلى الرغم من الوجود المسيحي المتكاثر في دول المنطقة منذ منتصف الثمانينيات، فإن استقرارهم وبقاءهم كان مرتبطاً بفترات قصيرة مقارنة مع الشروط الصارمة لاكتساب الجنسية الخليجية، فلم يكن بمقدور الفئات العاملة، وهي الأغلبية الساحقة من الوافدين، الاستقرار والبقاء للحصول على الجنسية لأسباب عديدة، منها الطابع الريعي للدولة، والمخاوف من استخدام هذه الطبيعة لأغراض تخلل الوجود المتماسك في المجتمعات الخليجية من جهة، وبحكم ارتباط منح الجنسيات للفئات المتمكنة اقتصادياً، والتي تمتلك قدرة مالية عالية. وهذا أدى لأن تكون الأقلية المسيحية المحلية مشكلة من الفئات ذات الدخل المرتفع، والتي يغلب عليها الطابع التجاري، خلافاً للمسيحيين المنتمين للفئات العاملة أو غير المستقرين طويلاً. فعدد المسيحيين الوطنيين في الكويت يبلغ حوالي 200 شخص تقريباً، ينحدر

(15) المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (15/ 1959)، المادة الرابعة، أما القانون البحريني فينص على «أن يكون قد جعل بطريق مشروع إقامته العادية في البحرين مدة خمس وعشرين سنة متتالية على الأقل، أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل إن كان عربياً على أن تبدأ هذه المدة بعيد تاريخ العمل بهذا القانون».

50 منهم من أصول تركية وعراقية عاشوا منذ أكثر من 100 سنة، وقد تمّ استيعابهم في المجتمع الكويتي. أما البقية، ما يقرب من 150 أو نحو ذلك، فوصلوا في الفترة الأخيرة من عام 1940، ومعظمهم من الفلسطينيين الذين خرجوا من فلسطين بعد عام 1948، فضلاً عن عدد قليل من العائلات من لبنان وسوريا. ومعظم المسيحيين في الكويت ينتمون إلى 12 أسرة كبيرة، أبرزها أسرة شماس (أصلها من تركيا) وشحيبر (أصلها من فلسطين).

من جانب قانوني، تؤكد دساتير دول المنطقة حق حرية العبادة، وحق الديانات في ممارسة شعائرها ضمن القوانين والأعراف المرعية، وتمارس الأقلية المسيحية الوطنية والوافدة شعائرها من خلال الكنائس الخاصة بكل طائفة، وبحرية داخل المجمعات الكنسية التي بنيت حديثاً، وتبرعت معظم حكومات دول المنطقة بأراضيها. مع ذلك فإن هناك نوعاً من الحظر على الكنائس من ممارسة حملات تبشير، أو القيام بتوزيع مطبوعات من شأنها الدعوة للتنصير، لدرجة أن قرار منع بيع وتوزيع الكتاب المقدس خارج مبنى الكنيسة، الذي صدر سنة 1951 في الكويت، لا يزال نافذاً على الرغم من أن عدد الكنائس بلغ حاليًا 20 كنيسة تقريباً، يضمها مجمع كنائس في قلب العاصمة، كما أن الحكومة الكويتية لا تعترف رسمياً إلا بثلاث كنائس رئيسة: الكنيسة الإنجيلية الوطنية في الكويت (البروتستانتية)، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والكنيسة الأرثوذكسية الرومانية[16].

فعملية الحصول على إذن بناء الكنائس تحصل، في حالات كثيرة، من الملك أو السلطان أو الأمير في الدولة المعنية، على قطعة أرض لهذا الغرض، وعلاوة على ذلك يثير بناء كنائس جديدة، في حالات كثيرة، مقاومة شديدة من قبل التيارات الإسلامية، خصوصاً السلفية منها. فعندما خصص ملك البحرين عام 2012 قطعة أرض لبناء أكبر كنيسة في منطقة شبه الجزيرة العربية، احتج علماء سنة بشدة على ذلك[17]. وتشير بعض الأرقام إلى أن هناك أكثر من خمسين دار عبادة ونادٍ مسيحي

(16) حمزة، عليان، حال المسيحيين والكنائس في الخليج، جريدة القبس الكويتية، بتاريخ 21 فبراير (شباط) 2012.

(17) -Regional Information. Bahrain: The Christian Community and the Church. Middle East

غير منظم في البحرين[18]. ونتيجة لهذا تأخذ الأقلية المسيحية مسار حماية نفسها من خلال تقوية ارتباطها بالهوية المسيحية بشكل قوي ومباشر. وفي الغالب تكون هذه الهوية الفرعية مسؤولة عن ترتيب مطالب الأقلية المسيحية، والتي تتمثل في الحصول على حيز أكبر من الاعتراف الرسمي بها، من قبيل رفع الحظر عن التحول الديني، والعمل على إدماج الديانة المسيحية في مناهج التعليم. ولا تخفي بعض الأقليات المسيحية رغبتها في تعديل قوانين الهجرة[19].

الأنموذج الثاني: البهائيون

تعتبر الديانة البهائية من ضمن الديانات الحديثة، إذ تعود أصول نشأتها إلى نهاية القرن التاسع عشر، وهي من أكثر الديانات المنتشرة جغرافياً مقارنة بعدد معتنقيها. على الرغم من كون البهائيين (نسبة إلى نبيهم بهاء الله) مصنفين دولياً، باعتبارهم أتباع أحد الأديان القائمة بذاتها، إلا أن الاعتراف بهم في الدول العربية لم يحدث قط، حيث عوملوا على الدوام على أنهم من أصحاب البدع أو مرتدين عن الدين الإسلامي، أو زنادقة ومشركين. تذكر الإحصاءات العالمية أن الدين البهائي هو ثاني ديانة عالمية من حيث الانتشار الجغرافي، فأتباع البهائية يوجدون في أكثر من 147 دولة ومقاطعة في العالم، ويتوزعون على أكثر من 2100 عرق وأقلية، كما أن آخر إحصاء لتعداد أتباع الدين البهائي بلغوا فيه ستة ملايين نسمة، وقد ترجمت كتبه إلى أكثر من 800 لغة[20]. ويرجع تاريخ دخول البهائية لدول المنطقة إلى أربعينيات القرن الماضي على يد أبو القاسم فيضي[21] ومجموعة من الوافدين الذين قدموا للعمل في مهنة التدريس من جنسيات مصرية وإيرانية وعراقية. ويشكل البهائيون

Concern (MEC) . Information from Annual Survey for 2012.at(http://meconcern.org/index.php/en/regional-info/-9bahrain/-163bahrain-the-christian-community-and-the-church) .

(18) Habib Toumi. Bureau Chief ،Bahrain is home to 19 churches. Published: 11:45 November 2011 ،17. At (http://gulfnews.com/news/gulf/bahrain/bahrain-is-home-to-19-churches1 ,932485-).

(19) Christianity in Kuwait ،Pray 4 Kuwait Praying for Kuwait›s Destiny - Interceding for Kuwait›s People .http://www.prayforkuwait.com/pray/christians-in-kuwait/

(20) علي، الجلاوي، البهائية «السيرة التأسيس المعتقد»، دار فراديس 2006، ساندبب سين جريوال 24 مايو (أيار) 2009.

(21) أول دعاة البهائية في البحرين.. فاتح الجزيرة العربية الروحي، بروفايل، صحيفة الوقت البحرينية، بتاريخ 10 فبراير (شباط) 2007.

نسبة أقل من 1٪ من سكان البحرين، ينحدرون من خمس وخمسين أسرة، ينتمي أكثرهم إلى أصول فارسية.

ويرجع تاريخ وجود البهائيين في البحرين إلى العام 1942، ولا يوجد قبل ذلك ما يشير إلى وجودهم، هذا الوجود كان لأسرة مدرس فارسي (أبو القاسم فيضي)، انتدب للتدريس في مدارس البحرين من قبل وزارة المعارف في تلك الفترة، وقد مكث قرابة خمس عشرة سنة، وكان له الدور الريادي في تكوين النواة البهائية الأولى في البحرين، ويرجع البهائيون له ولزوجته الكثير من الفضل في بداية الوجود، ثم دخل إلى الدين البهائي بعض المسلمين الذين ينحدرون من أصول فارسية. وعلى الرغم من البدايات الاقتصادية الصغيرة التي بدأت بها العوائل البهائية المهاجرة منتصف القرن الماضي، فإن أوضاعهم الاقتصادية الحالية تعد عالية جداً، ويتمتعون بمناصب إدارية عالية في الشركات ومؤسسات الدولة. وتمتلك الأقلية البهائية تنظيماً إدارياً يشابه ما يسميه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864–1920) بالتنظيم الطائفي[22]، وذلك من خلال ما يطلق عليه «المحفل» الذي هو عبارة عن هيئة إدارية منتخبة، تقوم بخدمة الجماعة البهائية في منطقة المحفل، وهم أشخاص بهائيون، تتجاوز أعمارهم سن الواحد والعشرين، ويتم الانتخاب من دون حملات انتخابية، وفي أي بقعة يوجد فيها تسعة بهائيين تتجاوز أعمارهم الواحد والعشرين، يحق لهم انتخاب محفلهم البهائي[23].

على المستوى الرسمي لا تتدخل الحكومة في تحديد الدين، ولا يتم تحديد الانتماء الديني في البطاقات المدنية أو الشخصية، كما أن البهائيين يتمتعون بإمكان الوصول إلى العناية الصحية والتعليم والخدمات الأخرى التي حرموا منها في الدول العربية الأخرى كمصر، بالإضافة إلى إيران. وهناك قدر واسع من حرية دينية للبهائيين، إذ لم تمنع السلطات المحلية في الكويت أو البحرين أو الإمارات هذه العائلات من التجمع وقراءة الأدعية والتعبد، وهم منفتحون على الناس، ولا يمنعون

(22) لمزيد من التفاصيل انظر: إكرام عدنني، سوسيولوجيا الدين والسياسة عند ماكس فيبر، منتدى المعارف، الكويت، 2013.

(23) علي الجلاوي، البهائية «السيرة التأسيس المعتقد»، دار فراديس 2006م.

أحداً من حضور مجالسهم الدينية والاجتماعية، ولديهم مراكز في العالم مفتوحة أمام الزائرين من كل المذاهب والأجناس، كما أن لديهم مواقع كثيرة على شبكة الإنترنت.

إلا أنهم يحتاطون بشأن إعلان دينهم، إذا ما شكل ذلك حرجاً للآخرين، أو يمتنعون عن إقامة طقوسهم التعبدية في حال كانت قوانين الدولة تمنع ذلك. ولكن تواجههم بعض مشاكل الأحوال الشخصية، كالزواج والطلاق والميراث، حسب قوانينهم الخاصة. فالسلطات الرسمية في هذه الدول، لا تعترف بالدين البهائي رسمياً، وعلى ذلك ترتبت بعض الأمور، فالبهائيون يعقدون بعقد بهائي داخل البحرين، ومن ثم يذهبون خارج البلد لإقامة عقد آخر مدني يتم تصديقه من البلد المعقود فيه، ثم تصديقه لدى سفارة البحرين في البلد نفسه، وعند الرجوع يتم تصديقه في المحكمة البحرينية، وبذلك يعتبر متزوجاً رسمياً. وقد تم الاعتراف بالدين البهائي ضمنياً، وذلك من خلال الهبة المقدمة لهم بشأن أرض المقبرة في مدينة عيسى، ثم بعد ذلك في منطقة سلماباد، وكذلك من خلال تدوين الديانة في استمارة تجديد واستخراج الجنسية، من دون أن تذكر في جوازات سفرهم، غير أن ذلك لم يجدِ نفعاً في تحقيق كامل حريتهم الدينية، فمازال البهائيون يمارسون طقوسهم في جو شبه سري. كما يشعر البهائيون بقلق تجاه بعض أعيادهم، حيث لا يجوز لهم العمل في هذه الأيام[24]، وكل هذه الأعياد لا تحصل فيها الجالية البهائية على إجازة، مما يسبب لها حرجاً دينياً[25].

الأنموذج الثالث: البهرة

البوهرة أو البهرة فرقة من الشيعة الإسماعيلية الطيبية القائلة بإمامة

(24) وهي الأول والثاني من شهر محرم، مولد بهاء الله والباب، والخامس من جمادي الأولى وهو مبعث بهاء الله، والحادي والعشرين من نيروز رأس السنة البهائية وعيد الصيام لديهم، والحادي والعشرين من أبريل (نيسان) عيد أول الرضوان، والتاسع والثاني عشر من شهر رضوان البهائي، والثامن والعشرين من شعبان يوم استشهاد الباب، والثامن والعشرين من مايو يوم وفاة بهاء الله.

(25) Muslim Network for Baha'i Rights: Bahraini Woman Activist Urges Arab and Gulf States to Recognise Baha'i Faith. at (http://www.bahairights.org/24/05/2009/bahraini-woman-activist-urges-arab-and-gulf-states-to-recognise-bahai-faith/)

أحمد المستعلي دون أخيه نزار، وكلمة البوهرة مشتقة من أصل غجراتي (وهوروو vohoryu) بمعنى التجارة، والبوهرة معناها التاجر[26]. وتعود أصول طائفة البهرة إلى الفاطميين الشيعة الذين كانوا في مصر إبان العصر الفاطمي. عندما انتهى العصر الفاطمي هاجر الكثيرون من مصر وانتقلوا من بلد إلى آخر حتى انتهى بهم المقام إلى جنوب الهند. واستقروا بها واندمجوا في المجتمع الهندي الذي يتسم بالتسامح وتعدد الأديان[27]، ومع انفتاح دول الخليج هاجر إليها البهرة للعمل شأنهم شأن بقية الآسيويين، وتوجد أعداد كبيرة منهم في الإمارات العربية المتحدة وخصوصاً في دبي، إذ يعتبرونها مركزاً لهم، كما يوجدون في بقية دول الخليج. كما أنهم لهم تاريخ عريق في اليمن في حراز التي تعتبر تابعة لمحافظة صنعاء، وهناك في منطقة الحطيب المبارك توجد قبة سيدنا حاتم محيي الدين.

كان وجود التاجر الهندي من السمات المألوفة في الخليج، وفي فترة مبكرة من القرن الماضي ظل الهنود يمثلون ثالث أكبر الجاليات الوافدة بعد الإيرانيين والعرب، وكان لهم في أغلب دول الخليج دور كبير في الحياة الاقتصادية التقليدية والمحدثة للجزيرة، حيث اعتمد البريطانيون على المهارة الهندية في التحديث الإداري للدولة. ويشتهر أفراد البهرة بالتجارة والاستثمار العقاري والصناعي والصرافة، وتعد من أكثر الطوائف الإسماعيلية ثراءً، وتنقسم البهرة إلى طائفتين هما: «البهرة الداودية» نسبة إلى قطب شاه داود، وينتشرون في الهند وباكستان ومركزهم الرئيس بومباي، والثانية: «البهرة السليمانية» نسبة إلى سليمان بن حسن ومركزهم في اليمن. وتعتبر طائفة البهرة من الطوائف المسالمة والمتسامحة، لا يتدخلون في الأمور السياسية، وتوجه اهتمامها ناحية المشروعات الاجتماعية والخدمية مثل رصف الطرق وإنشاء

---

(26) كلمة بوهرة أو بهرة تفيد معنى التجارة في اللغة الهندية. وقيل: هو اسم مشتق من «بوه راه» بمعنى الصراط المستقيم، وقيل: بل هو مأخوذ من «بهو راه» ومعناه: طرق شتى على أنهم كانوا مجموعة من قبائل شتى. وقال بعضهم: هو مأخوذ من «بهرى»؛ أي: قطار الإبل، ويطلق ذلك على قافلة التجار غالباً. وهناك البعض الآخر يقول بأنه مأخوذ من «بُهُرَاجُ» بمعنى التأمل في الأمور. ومن المحتمل جدًّا أن يكون هذا اللفظ ذا أصل عربي؛ فقد جاء في (القاموس المحيط): (بهراء: قبيلة، وبهرة بالضم: ع «أي موضع» بنواحي المدينة ع «موضع» باليمامة). وفي (الصحاح): (بهراء قبيلة من قضاعة، وهي بهراء بن عمرو، ويؤيد هذا القول ادعاء أهل «نِزُمَة» و«كَمُ كُوُرِي» أنهم جاؤوا مهاجرين من المدينة والطائف).

(27) Juan cole: Modernity and the Millennium:The Genesis of the Bahá›í Faith in the Nineteenth-Century Middle East. New York: Columbia University Press. 1998

شركات المياه وبناء المدارس والمستشفيات وإنشاء مدارس لحفظ القرآن الكريم. وأغلبية البواهر يشتغلون بالتجارة حتى الآن. ولزعيم البهرة مراكزٌ في دول الخليج، وفي كل دولة ممثلٌ بهري يمثل الداعي محمد برهان الدين، ويجعل في كل بلد يعيش فيها جماعةٌ البهرة رجلٌ من رجال الدين، بشرط أن يكون متخرجاً من الجامعة «السيفية»، ويطلقون عليه «عامل» ليقوم بجمع «الخمس» من كل فردٍ من أفراد طائفتهم.

يختلف وضع البهرة في دول المنطقة اختلافاً واضحاً يتراوح ما بين نماذج التسامح ونموذج الإقصاء، ففي الكويت مثلاً يبلغ عدد البهرة حوالي 25 ألف شخص، ويبدي البهرة استياءهم من عدم السماح ببناء مساجد خاصة بهم، كما يتعرض البهرة إلى ضغوط مجتمعية قاسية تقودها أطراف سلفية متشددة[28]، وهذا ما جعل من قضية البهرة مجالاً لأن تتحرك منظمات حقوق الإنسان وجمعيات مهتمة بالحقوق الدينية للضغط على السلطات الكويتية. ويقيم في دبي أيضاً عدد من أتباع طائفة البهرة، ولا يعرف عددهم في دبي على وجه الدقة، إلا أن مصادر تقدرهم بعدة آلاف، ومعظمهم يحمل التابعية الهندية والباكستانية.

وتقيم طائفة البهرة مجلس العظة السنوي لها بمناسبة عاشوراء في دبي، حيث شارك في احتفال عام 2004 زعيم الطائفة الدكتور محمد برهان الدين، الملقب بالسلطان، وحينها منحتهم حكومة دبي أرضاً لإقامة مركز لهم في الإمارة. أما البحرين فهي تعتبر من أوائل الدول الخليجية التي عاش فيها أبناء طائفة البهرة بحرية تامة، ومارسوا حياتهم التجارية والاجتماعية بانسجام وشعور عالٍ بالأمن. فالبحرين كانت تمثل أحد مراكز التجارة المهمة للعرب منذ القدم، لذلك كانت البحرين بالنسبة لطائفة البهرة نقطة انطلاق مهمة ومبكرة. ويؤكد الشيخ مقداد (رئيس البهرة في البحرين) أن وجود البهرة في البحرين يعود إلى ما قبل 200 سنة، وقد أسهم التجار ورجال الأعمال من أبناء الطائفة في تأسيس غرفة تجارة وصناعة البحرين.

(28) هادي، درويش، بهرة الكويت، لدينا مساجد في الخليج.. فكيف نقمع في بلد الحريات، 17 أكتوبر (تشرين الأول) 2007.

يصل عدد أبناء طائفة البهرة في البحرين 750 من الرجال والنساء والأطفال، بحسب ما تؤكده سجلات الطائفة البهرية، ويشكل البهرة قوة اقتصادية مهمة في البلاد على مدى تاريخ وجودهم القديم، وفيهم رجال مال وأعمال، كما أن منهم المهندسين والأطباء، وعلى الرغم من أن غالبيتهم من أصول هندية وباكستانية فإن الكثير منهم يحملون جنسيات أميركية وأوروبية، وهي دلالة على ترحال دائم وراء الرزق وحلم الثروة. وغالبية البهرة الموجودة في البحرين هي من التجار وممن تنشط في تجارة القماش والحديد والعقارات. ويستخدم البهرة في حديثهم لغة يطلقون عليها «لغة الدعوة»، وهي مزيج من اللغة الكوجراتية (لغة الهند الأصلية) والأوردو وبعض المفردات العربية الفصيحة، وإن هذه اللغة اتخذها «البهرة» كجسر لتعلم اللغة العربية وإتقانها[29].

الأنموذج الرابع: الشيعة

يشكل الشيعة في دول الخليج العربي عنصراً مهماً في إدارة قضية الأقليات، فالأقلية الشيعية في بعض دول المنطقة تشكل عددية كبيرة في البحرين، وأقلية كبيرة في الكويت. الفارق الأساسي والجوهري الذي يميز الأقلية الشيعية عن غيرها من الأقليات الدينية والمذهبية، أن الكثير من أفرادها ليسوا مهاجرين أو مستوطنين، بل غالبيتهم من السكان الأصليين والسكان القدماء في المنطقة[30]، وهذا يجعلهم مكوِّناً أساسياً للمجتمع الخليجي وعنصراً رئيساً في الدولة، حيث يشكلون 12٪ من إجمالي السكان الأصليين، وتختلف نسبتهم من دولة لأخرى.

للشيعة دور في السياسة العامة للدول الخليجية، ولهم مكانة أهم وأكبر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يسعون للإفادة من كل ما يمكن أن يتاح لهم، كما في الوضع البحريني الجديد، حيث سمحت «الإصلاحات» لهم بأخذ مكانة كبرى في مجمل مناحي الحياة العامة، كما أفاد الشيعة في الكويت من حال «الانفتاح

(29) وسام، السبع، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3706، 30 أكتوبر (تشرين الأول) 2012.

(30) Juan cole: Sacred Space and Holy War: The Politics, Culture and History of Shi`ite Islam. London: I.B. Tauris, 2002.

السياسي» فأصبح لهم ممثلون في البرلمان الكويتي، حيث توجد خمسة مقاعد في مجلس الأمة الكويتي للشيعة. وعلى الجانب الاقتصادي سعى الشيعة إلى لعب دور مهم في الاستحواذ على مشروعات اقتصادية وتكنولوجية غاية في الأهمية داخل دول الخليج، كما يحتل تجار الشيعة مكانة كبيرة ومهمة في تجارة بعض أنواع البضائع في المنطقة[31].

مع ذلك فإن مسار تشكل الجماعات الشيعية في دول الخليج العربي ليس مساراً واحداً، كما أن الشيعة ليسوا كتلة متجانسة مثل الأقليات الدينية الأخرى. وهذا يعني أن الأقليات الكبيرة تشابه في تكوينها تكوينات المجتمع الكلي من حيث هيمنة نمط توزيع الموارد الاقتصادية وتوزيع القوة السياسية. فمن الناحية الإثنية تتنوع أصولهم الإثنية/ القومية إلى عرب، وهم «البحارنة» في البحرين، والأحساء والقطيف في السعودية؛ وإيرانيين أو «العجم»، وأبرزهم اللاريون والأشكنانيون؛ وهنود، ومنهم اللواتية، الذين هاجروا قبل قرون من منطقة حيدر آباد الهندية إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى الشارقة ودبي.

ليس من المؤكد هنا أن سياسات الأنظمة السياسية تنتهج سلوكاً طائفياً إزاء الجماعات الشيعية[32]. فقد أُلغي حرمان الشيعة من الترشح في انتخابات المجلس التشريعي الأول في الكويت الذي كان سنة 1938، وارتفع هذا الحظر بعد إصدار دستور الكويت سنة 1962، الذي جعل جميع المواطنين سواسية في المشاركة السياسية. خلاف ذلك كان شيعة البحرين يشاركون في الانتخابات البلدية التي أجريت منذ العام 1919، وشاركوا في انتخابات المجلس التأسيسي سنة 1973 والمجلس الوطني في العام 1974. أما أوضاع الشيعة في الإمارات فهم يجسدون أكثر حالات الاندماج نجاحاً في منطقة الخليج؛ فلم يشهد المجتمع الإماراتي في تاريخه ما سمي بـ«المسألة

(31) محمد، صادق إسماعيل، الأقليات في الخليج العربي.. وقفة تأمّل، الأربعاء، 8 أغسطس (آب) 2007، على الرابط التالي:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/arab-region/20%08-08-2007-100355-11-05-13.html

(32) British Library. Asia. Pacific and Africa Collections.File 22/5 Shaikh Khalaf ibn Ahmad al-Usfur. Shi›ite Qadi; career and dismissal IOR/R/22 112/2/15 Aug 31-1928 Dec 1931.

الشيعية» التي شهدتها مجتمعات خليجية أخرى. وفي جميع دول المنطقة تعتبر جوامع الشيعة وحسينياتهم ومآتمهم كافة ملكاً خاصاً، ولا تتلقى أي تمويل من الحكومات، ولا يتم تعيين الأئمة لمساجد الشيعة من قبل هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وعلى الرغم من أن منهاج الدراسات الإسلامية المتبع في المدارس الحكومية يدرِّس المذهب السني فقط، فإنه لا ينال من المذاهب الإسلامية الأخرى.

الأنموذج الخامس: اليهود

تشكل الأقلية اليهودية أنموذجا مختلفاً جداً، إذ يمكن اعتبارها من الأقليات المنقرضة في دول الخليج العربي بعد أن كان لها وجود ملاحظ قبل النصف الثاني من القرن العشرين. وينحدر أغلب اليهود الذين وُجدوا في دول الخليج العربي من أصول إيرانية وعربية مثل العراق وبلاد الشام[33].

الجالية اليهودية في البحرين أصولها من العراق، وقلة من أصول هندية أو فارسية. وقد وفدت تلك الجالية إلى البحرين مطلع القرن العشرين، وعملت في التجارة وانتخب بعض أعضائها في المجالس البلدية عندما أجريت انتخابات حرة شارك فيها الرجال والنساء العام 1919، من البحرينيين وغير البحرينيين، ثم في غرفة التجارة والصناعة حيث أصبح بعضهم أعضاء في مجلس إدارتها. أما صاحب دليل الخليج فقد أشار إلى أن «أعداد اليهود في البحرين كانوا خمسة أشخاص في القرن التاسع عشر، لكنها تزايدت مع بداية القرن الماضي، إذ تمركزوا في البداية عند مسجد الجامع وفي محيط سوق الحراج، إذ كانت تعيش وتتمحور البحرين هناك بكل أنشطتها الاقتصادية والشعبية»[34].

---

(33) حول تفاصيل أكثر عن اليهود في الخليج العربي انظر:

يوسف علي، المطيري، «اليهود في الخليج» الطبعة الأولى، أكتوبر (تشرين الأول) 2011، دار مدارك للنشر.

Khedouri, Nancy Elly. From Our Beginning to Present Day--. Bahrain: Al Manar Press, 2007.

علي الجلاوي، يهود البحرين.. مئة عام من الخفاء، دار فراديس 2008.

(34) Lorimer, John Gordon. In Gazetteer of the Persian Gulf, 'Oman, and Central Arabia, v. 1, pt. 3:2381.

Calcutta : India: Superintendent Government Printing, 1915.

وقد قدر عددهم في البحرين بداية القرن العشرين بحوالي 100 عائلة يشتغلون في التجارة العامة، وقد أشار تشارلز بيلغريف[35] (Charles Belgrave) في مذكراته إلى أنه في البحرين كانت هناك جالية يهودية يتراوح عددها بين 300 و400 فرد في المنامة، وكان أفرادها يعيشون في هدوء، ويتسمون بالجد والعمل. ويرجع أقدم ذكر للأقلية اليهودية في الكويت إلى ما جاء في تقرير لويس بيلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج، والذي زار الكويت عام 1865 وذكر أن سكان الكويت بمن فيهم اليهود يتمتعون بحرية العبادة والشعائر[36].

وتشير بعض الدراسات إلى وجود اليهود في الكويت منذ العام 1776[37] في حين قدر تقرير عثماني سنة 1843 عدد اليهود في الكويت بحوالي عشرة أشخاص. كما ارتبطت بداية وجود الأقلية اليهودية في الأحساء والبحرين في القرنين التاسع عشر والعشرين بالحملة العثمانية على منطقة الأحساء سنة 1871، فقد جلب العثمانيون عند استيلائهم على منطقة الأحساء عدداً من اليهود من العراق لتولي بعض الوظائف الإدارية والمالية هناك، وتمتعت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، وتحت ظل حكوماتها المحلية، بحرية تامة في جميع المجالات الاقتصادية، كما أسهم تزايد حجم تدخل القوى الأجنبية الاستعمارية وخصوصاً بريطانيا، في اتساع حجم أنشطتهم الاقتصادية، وبالتالي تحسن أوضاعهم الاقتصادية[38]. فقد كان في الكويت في العقد الثاني من القرن العشرين تاجران يهوديان ثريان يستثمر كل منهما ما بين 4000 و50 ألف روبية في التجارة المحلية، وهي مبالغ كبيرة نسبياً في تلك الفترة يتم استثمارها في التجارة المحلية. وفي البحرين مارست أغلبية الأقلية اليهودية أنشطة تجارية محدودة حيث كانت من الطبقة الوسطى، كما مارس بعضهم

---

(35) كان السير البريطاني تشارلز بيلغريف على مدى واحد وثلاثين عاماً (1929– 1957) المستشار لأهم الشخصيات السياسية في البحرين وكان له أثر رئيس في تطوير الأمور الإدارية والاقتصادية. غادر البحرين في 18 أبريل (نيسان) العام 1957 وعاد إليها مرة أخرى (في زيارة خاصة) العام 1965. توفي في 28 فبراير (شباط) العام 1969 في بريطانيا حيث أمضى هناك سنوات التقاعد. (انظر: موقع الجزيرة على الرابط الآتي:

http://www.al-jazirah.com/culture/27012011/2011/tatb44.htm

(36) يوسف، علي المطيري، «اليهود في الخليج» مرجع سابق، ص55.

(37) حمزة، العليان، يهود الكويت وقائع وبيان، ذات السلاسل، الكويت، 2012، ص10.

(38) يوسف، علي المطيري، «اليهود في الخليج» م.س.

أعمالاً بسيطة وحرفاً يدوية، وبعضهم -وخصوصاً ممن قدموا من بلاد فارس- عاشوا حياة بائسة على الكفاف والمساعدات.

لقد تأثرت الأقلية اليهودية بمجريات القضية الفلسطينية تأثراً كبيراً، خصوصاً بعد العام 1936، حيث كانت أغلب مطالب الحركات القومية آنذاك تتضمن طرد اليهود من البلاد، كما في قائمة مطالب حركة 1938 في البحرين. وبلغت ذروة الاضطهاد بعد ما عُرف بـ«نكبة فلسطين»، حيث تعرض اليهود في البحرين وفي عدد من الدول لحملات اضطهاد ممنهجة قادتهم للهجرة من دول الخليج إلى فلسطين وبلاد أخرى، إلا أن عدداً قليلاً منهم فضل البقاء في البحرين والاستقرار فيها ليحصلوا بعد ذلك على الجنسية البحرينية. حيث لعبت مجلتا «البعثة» الكويتية الصادرة في القاهرة منذ العام 1946، و«صوت البحرين» الصادرة العام 1950، وخصوصاً الأخيرة، دوراً كبيراً في نشر الأخبار المختلفة المتعلقة بالأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، والربط في أحيان كثيرة بين بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين بالحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، وخصوصاً بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية ونمو الفكر القومي وانتشاره في الكويت والبحرين[39].

الأقليات والهوية الوطنية

تعتبر مجتمعات الخليج العربي، مجتمعات قديمة ولها ذاكرة تاريخية موغلة في القدم، ولكن الدولة الحديثة فيها تعتبر مستجدة على طبيعة هذه المجتمعات من حيث تقسيم السلطة وآليات الإدارة ومستويات التحديث السياسي فيها. وعلى الرغم من الثروة الاقتصادية التي رافقت عملية الاستقلال وبناء هياكل الدولة القانونية والاجتماعية، فإن مفهوم الدولة الوطنية أو الدولة الأمة لم يجد طريقه العملي،

(39) اتخذ بعض اليهود موقفاً إيجابياً من القضايا التي آمن بها السكان ودافعوا عنها مثل القضية الفلسطينية، فقد شارك بعض أفراد الأقلية اليهودية في البحرين في حملة التبرعات التي أقامتها لجنة أيتام فلسطين العام 1939، كما أصدرت الأقلية اليهودية في البحرين بياناً باسم «الجالية الإسرائيلية في البحرين» بمناسبة إصدار الأمم المتحدة قرارها الشهير بتقسيم فلسطين العام 1947، رفضت فيه القرار وأكدت في بيانها عروبة فلسطين ضد الصهيونية الجائرة.

وتعرض مشروع الدولة الحديثة للعديد من التشوهات، إن لم تكن الانتكاسات، وهو ما أدى لأن تضيق القاعدة الاجتماعية للسلطة، وأن تصبح الدولة مرتبطة بالجهاز التنفيذي وعمليات تيسير الأمور، وفرض الإكراه القانوني وغير القانوني.

لا تعد قضية الأقليات مشكلة متأزمة إذا كانت آليات تعامل الدولة معها تعمل بشكل متوازٍ مع مفهوم المواطنَة المتساوية، أو كانت الدولة قادرة على تلبية حاجات الهويات الفرعية، بما لا يتعارض والهوية الوطنية أو المجال العمومي للدولة. فالأقليات الدينية أو العرقية تعتبر لصيقة بالمجتمعات البشرية كافة، ولا يمكن الادعاء بوجود مجتمع متجانس تماماً أو يخلو من تباينات إثنية. وإن هناك دلائل عديدة تؤكد أن هويات الأقلية قد تتحول إلى قوة تدميرية مهددة الدولة، ما لم تتمكن الأخيرة من تأمين بدائل أخرى تؤدي إلى تحييد التأثيرات الاجتماعية والسياسية للهوية، وقد يكون خيار المشاركة السياسية علاجاً ناجعاً لامتصاص المكبوت الاحتجاجي الداخلي للهوية[40]. إذن الاختلاف يقع في مستوى إدارة ذاك التنوع وتوفره على آليات حقوقية وسياسية تحفظ سمة الاستقرار الداخلي للمجتمع.

بطبيعة الحال، فإن ما تتميز به الدولة الحديثة هو طريقة تسويقها لمفهوم المواطن أو المواطنَة، الذي يعد مفهوماً أساسياً تنهض عليه الدولة الوطنية الحديثة، كما أنه الأساس الدستوري للمساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الدولة الواحدة. ويرتكز هذا المفهوم على ثلاثة أسس، أولها: حقوقي يرتبط بالمساواة بين المواطنين. الثاني: سياسي اجتماعي يتعلق بالمشاركة السياسية، وكذلك المشاركة في عائد التنمية. والثالث: رمزي معنوي يرتبط بمعاني الانتماء والارتباط بالوطن. ومفهوم المواطنة يتعلق بتعريف الفرد الذي يعيش على أرض هذه الدولة، فهذا الفرد لا يعرف بمهنته أو بدينه أو بجنسه أو بقوميته، وإنما يعرف تعريفاً قانونياً اجتماعياً بأنه مواطن، أي عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات، وشرط المواطنة الكاملة هو

(40) Jocelyne Cesari, Islam in France: The Shaping of a Religious Minority,» in Yvonne Haddad-Yazbek (ed.) Muslims in the West, from Sojourners to Citizens, 2002, Oxford University Press, p 51-36

المساواة التامة في الحقوق والواجبات وأمام القانون.

من وجهة نظر عامة، في كل المجتمعات هناك صراعات حول الهيمنة على السلطة تدور بين مختلف المجموعات المجتمعية من جهة وبين الدولة من جهة أخرى. بدورها، فإن المجتمعات ليست تشكيلات ثابتة، بل إنها دائما نتاج تلك الصراعات حول السيطرة الاجتماعية، لذلك فإن جويل مجدال (Joel Migdal) أستاذ الدراسات الدولية في جامعة واشنطن، يفترض وجود صراع معيّن حول القوة بين مختلف المنظمات المجتمعية، وأن أساس القوة يحدد الشكل والهيكل، وأن ذلك الشكل أو الهيكل هو ما يحدد ما يريده العنصر (أو الوكيل/ أو الممثل) عن المنظمة المجتمعية. وعند تطوير هذه الرؤية في مجال الأقليات، فإن توجهات الوكلاء أو الممثلين للأقليات هي التي يمكن أن تخبرنا عن المسار التفاعلي بين الأقلية من جهة والمجتمع والدولة من جهة ثانية[41].

يضاف إلى ذلك طبيعة السلطة القائمة في دول منطقة الخليج، وهي ذات خصوصية فريدة، ففي قبالة السلطة البيروقراطية المركزية للدولة لا توجد جهات مستقلة، إذ إن الدولة هي الراعية لكل المجالات، من المجالات الاقتصادية حتى الثقافية، للهيمنة شبه الكلية على التركيبة الاقتصادية، وهذه التركيبة الاقتصادية تقوم بتحديد الهويات والاهتمامات والمصالح الخاصة بتلك الجهات الفاعلة في المجتمع بما فيها الدولة.

أخيراً فإن النخب المثقفة، والزعامات الدينية، وملاك العقارات وزعماء القبائل والتجار التقليديين والعلاقات والمحسوبيات كلها تحدد العلاقة بين الدولة وبين المجتمع وما بين الأقليات الدينية أو الإثنية. وفي الواقع كان صعود الدولة الوطنية بداية لانكشاف الواقع الانقسامي داخل المجتمعات الخليجية، فقد أثار صعود مفهوم الدولة الوطنية الشعور بالحاجة للانتماء، وتالياً فقد أيقظت الدولة الحديثة

(41) Joel S. Migdal.Strong Societies and Weak States: State-society Relations and State Capabilities in the Third World.Princeton University Press. 1988 pp 250-200

بمشروعها السياسي الاندماجي مطالب وحاجات الأقليات الدينية والإثنية، ليس هذا فحسب، بل أدرك العديد من الجماعات الدينية والإثنية اختلافهما وتمايزهما، وإدراك الجماعات الأخرى القريبة منها لهذا الاختلاف والتمايز، هو ما قوى من الحاجة إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى.

إن مسألة الدولة الوطنية في الخليج في أن تتعامل مع مواطنيها بوصفهم مواطنين، لا أعضاء في قبيلة أو مذهب.

سياسات النظم الحاكمة

يمكن القول: إنه على الرغم من تباين مستوى انفتاح النظم الحاكمة على الأقليات الدينية وطبيعة نظرتها إلي هذه الأقليات باختلافها، فإنها تشترك جمعياً في وجود نوع من التمهل تجاه توجهات ومطالب بعض الأقليات[42]. هذا التوجس والحذر يكاد يتلاشى في أوضاع الأقليات الدينية الصغيرة جداً، إن لم تكن هذه الأقليات عنصراً مسانداً وداعماً للنظم الحاكمة، كما سنرى. وإذا ما انتقلنا لمجال السياسات الحكومية إزاء الأقليات الدينية، فيمكن القول: إن هناك تبايناً واضحاً إزاء التعامل مع الأقليات الدينية اعتماداً على حجم الأقلية وسياساتها تجاه الدولة أو السلطة الحاكمة. يضاف إلى ذلك أن الأنظمة الحاكمة تتخذ نماذج متعددة من السياسات إزاء كل أقلية، فهي تنتهج نموذج التسامح أو الاحتواء مع أقلية، وتلجأ لنموذج الإدراج أو نموذج الانفتاح المحدود مع أقلية أخرى.

ولتحديد نمط السياسات المتبعة ناحية الأقليات، سنعتمد هنا على تحديد السياسات ونماذجها وفق الآتي:

الأنموذج الأول: نمط التسامح والتوظيف

يحتوى هذا الأنموذج على سياسات متبادلة بين الأقليات والنظم الحاكمة

(42) شحاتة، محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2011، ص18.

تقوم على الاعتراف الضمني بقواعد التكيف الاجتماعي والسياسي، وتمثله الأقليات الدينية الصغيرة جداً مثل اليهود والبهائيين والمسيحيين والبهرة في دول الخليج، ما عدا السعودية. فمن جهة النظم الحاكمة فهي تتبع سياسة الاحتواء للأقليات الصغيرة جدا، بل تعمل على دعمها ومساندتها اجتماعيا ودينيا.

لا تخلو هذه السياسة من أهداف سياسية تتمثل في رغبة السلطة الحاكمة في تدعيم شرعيتها السياسية من خلال دعم الأقليات الدينية الصغيرة لها، وامتناعها عن الدخول في تحالفات مع الجماعات السياسية التي يبدو عليها طابع المعارضة. في الوقت نفسه فإن سلوك الأقليات الدينية الصغيرة، أو حتى الأقليات الإثنية الصغيرة، عادة ما يتوجه ناحية التحالف مع السلطات القائمة باعتبارها الجهة القادرة على حمايتها من طغيان الأكثرية، وتالياً فإن هناك تبادل منفعة بين هذه الأقليات الدينية الصغيرة والسلطات الحاكمة. والأنموذج الأمثل لمثل هذه السياسات هو الأنموذج البحريني[43]، حيث نجد أن نظام الحكم يولي اهتماماً بالغاً بالأقليات الدينية الصغيرة مثل اليهود والمسيحيين، لدرجة أن يخصص لهم مقعداً في مجلس الشورى في ظل توتر سياسي بالغ الأثر مع الجماعات السياسية المعارضة.

كما أن الحالة الكويتية والتحالف السياسي بين النخبة الحاكمة وأغلب الجماعات الشيعية، باعتبارهم أقلية مؤثرة، تعطي مثالاً آخر على مدى تغلغل سياسة الاحتواء للأقليات الدينية داخل النخب الحاكمة، واتصال ذلك بالبعد الأخلاقي للشرعية السياسية. مع ذلك فإن هذه الأقليات الدينية الصغيرة لا تؤكد رضاها التام عن مخرجات سياسة الاحتواء، وهي تدرك أن نتائج هذه السياسة متوقفة على ميزان القوى بين السلطة والمعارضة، وتالياً فهي تطمح لأن تكون علاقاتها مع الدولة علاقة دستورية ثابتة ومتساوية مع الأكثرية الدينية أو المذهبية. وهذا نجده في رؤية الأقلية

(43) ينظر إلى البحرين كأنموذج للتسامح الديني في المنطقة. في العام الماضي، قامت الحكومة بتعيين هدى النونو السفيرة اليهودية الأولى من دولة عربية خليجية إلى الولايات المتحدة.

البهائية[44] التي توجد في كل من البحرين والكويت[45] والإمارات، فهي على الرغم من ممارستها لأغلب شعائرها بحرية شبه تامة، فإن وضعها القانوني لا يزال غير معترف به، وبالمثل فإن الأقلية المسيحية في الكويت تبدي قلقها إزاء قانون الجنسية وحرمانه تجنيس غير المسلمين من غير الكويتيين الأصليين. فضلاً عن وجود فراغ قانوني يحمي نشاط المسيحيين الكويتيين ويمنع عنهم اضطهاد الجماعات السلفية والإسلامية المتشددة، حيث ترفض هذه الجماعات الإعلان عن الهوية المسيحية داخل المجتمعات الإسلامية.

يؤدي هذا النمط من السياسات إلى تطور خاص للأقليات الدينية الصغيرة يختلف عن تطور مسار الأقليات الكبيرة؛ وينعكس أيضاً على النشاط الاقتصادي والاجتماعي لهم، فعلى سبيل المثال تتجه أنشطة الأقليات الصغيرة في دول الخليج إلى التجارة والأعمال الاقتصادية المربحة، للإفادة من النمط الاقتصادي الريعي للدولة في المنطقة، وتوظيفاً لآليات اقتصاد السوق بما يتفق والبرمجية الخاصة باقتصاد الأقلية. كما يوفر هذا النمط من السياسات المتسامحة إزاء الأقليات تثبيتا لسلوك الأقلية الديني والحيلولة دون انتقاله من التدين الذاتي إلى مستوى الطائفة أو المستويات الأكثر تقدما مثل الأدلجة الدينية.

الأنموذج الثاني: نمط الإدراج والإقصاء

نمط سائد في التعامل مع الأقليات عموماً والأقليات الكبيرة خصوصاً، حيث تفرض النظم مجموعة قيود وترسم سياسات تتسم بالتهميش والإقصاء لتلك الأقليات، مقابل أنموذج التسامح والتوظيف المتوجه ناحية الأقليات الدينية الصغيرة، تبرز سياسة مضادة وهي سياسة الإدراج للأقليات الكبيرة أو المتوسطة وحتى الأقليات السياسية (ذات الأكثرية العددية)، وهذا ناتج أيضاً عن الفشل في

(44) تؤمن الديانة البهائية بتوحيد الله، والديانات، والسلام في العالم، والتوازن بين الطبيعة والتكنولوجيا، والمساواة بين الجنسين وغيرها من التعاليم. والديانة البهائية تعتبر بهاء الله من أعظم الأنبياء، الأمر الذي يعد خارجاً عن معتقدات المسلمين الذين يؤمنون بعظمة النبي محمد فوق الأنبياء كافة.

(45) أنور، الياسين، الدين والحياة... البهائيون في الكويت، صحيفة القبس الكويتية، العدد 1810، 1 يونيو (حزيران) 2006.

بناء قاعدة اجتماعية حديثة للسلطة، بمعنى أن العلاقة لم تتحول إلى انضواء الأجزاء كافة في كيان سياسي تعاقدي، أي قائم على العقد الاجتماعي، كيما يتبلور لاحقاً في دولة ذات حكومة تمثيلية (representative government) أي تمثّل الأجزاء في المركز، وتحديداً في الجهاز الإداري للدولة، وصولاً إلى إنجاز عملية إدماج حقيقي للأجزاء في بنية الدولة الناشئة، وتالياً خلق هوية وطنية عامة تستمد مكوناتها من عملية صهر معقدة وواسعة النطاق لهويات خاصة.

الأنموذج الثالث: نمط الانفتاح المحدود

يكمن هذا النمط في خصوصية الهياكل الاجتماعية في الدولة، من حيث تمييز المجتمع متشكل أساساً من مجموعات وحدات اجتماعية لا ترتبط بنظام شامل من الرموز أو القيم المركزية، وهو ما يؤدي لأن تكون قوة الدولة غير كافية لتحقيق السيطرة الاجتماعية. نتيجة لذلك ينشأ صراع من أجل السيطرة الاجتماعية بين الفئات القوية المتزعمة للوحدات الاجتماعية، التي عادة ما تكون غير راغبة في التخلي عن الامتيازات الخاصة بها في الدولة. يكثر هذا النمط في وضع الجماعات الشيعية في الكويت أو البحرين[46]. وبحسب مجدال فإن السياسات المرسومة، التي تقع تحت عنوان ما يسميه «السياسة من أجل البقاء على قيد الحياة»[47] تدعو الدولة لفتح قنوات تؤمن لها التعبئة وتبعد عنها مجموعة المخاطر الناتجة عن تمرد الوحدات الاجتماعية شبه المستقلة، بما في ذلك الأقليات الدينية، في محاولة لمنع تشكيل مراكز قوى مستقلة، حيث تشارك الأقليات الدينية بشكل محدود في إدارة الدولة بغرض تخفيف التهديدات المحتملة وإعادة شحن مخزون الشرعية.

وهنا تبرز تفاصيل عديدة ضمن سياسات هذا الأنموذج، حيث نجد أن بعض السياسات المتصلة بالصراعات المعقدة، تلجئ الدولة إلى أن تتحالف مع بعض الفئات ضد فئات أو توجهات داخل الأقلية، وتضمن لهم مناصب متقدمة في الدولة

(46) حول سياسات هذه النظم مع الجماعات الشيعية انظر: شحاتة محمد نصر، مرجع سابق.

(47) Joel S. Migdal.Strong Societies and Weak States: State-society Relations and State Capabilities in the Third World. pp 250-200

بغرض الافادة منها في فرض السيطرة الاجتماعية على أفراد الأقلية، أو تنفيذ سياسة الدولة عليها. وعلى الرغم من نجاعة هذا النمط في منع انفصال الأقليات الكبيرة، أو على الأقل الحد من طموحها، فإن هذه السياسات -كما يشير مجدال- تعوق عملية بناء الدولة الحديثة[48].

الاستنتاجات

حاولنا تتبع المسار التاريخي والاقتصادي والاجتماعي للأقليات الدينية في دول الخليج؛ من خلال مدى إفادة تلك الأقليات من أوضاع الحداثة السياسية التي شهدتها دول المنطقة؛ منذ تراجع اقتصاد اللؤلؤ والصيد وترسخ اقتصاد النفط والسوق العالمية. إن نقطة البداية المفزعة التي يجب تسجيلها هنا تدور حول الأسس التي قامت عليها الدولة الخليجية، والآليات التي جرى التوسل بها من أجل تشييد بنى الدولة وإرساء جهازها الإداري وصياغة سياساتها.

فقد اكتفى الهيكل الدستوري والقانوني للدولة، بالبعد العام الذي ينص على حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، ولكن من دون أن يضع لها معايير واضحة وأسساً دستورية تمنع تسلط الجهات التنفيذية على هذا الحق. فهناك ضعف التنظيمات الوسيطة التي يمكنها تأمين القنوات اللازمة لاستيعاب مطالب الجماعات والقوى.

قابل السياسة الرسمية، قيام المجتمعات بردات فعل شديدة الصرامة أحياناً ضد الأقليات الوافدة تحت عنوان «مكافحة التبشير المسيحي» أو تحت ذريعة «الانتصار للقومية العربية» واعتبار أفراد تلك الأقليات مشروعات خارجية تهدد تماسك الرؤية الموحدة دينياً. وعند فحص مجموعة السير والتواريخ الشخصية، نجد إعلاء وتمجيدا للشخصيات الدينية أو السياسية والاجتماعية التي رفعت الصوت عاليا ضد المبشرين في المنطقة، وهو سلوك يدلل على وجود مرجعية ثقافية تنظر للأقليات

(48) Bit. p241

الدينية على أنها خارج الهوية الجماعية، وعنصراً دخيلا على الذاكرة التاريخية لهذه المجتمعات. أيا تكن مبررات هذه الذهنية الثقافية، فقد تراجعت قضية التبشير والمبشرين، بعد أن تمكنت الأقليات المسيحية من تثبيت الاعتراف بحقها في ممارسة بعض حقوقها الدينية فقط، في حين لم تكن الهوية الوطنية السياسية قد تشكلت بعد.

من ناحية أخرى، فقد أفادت الأقليات الدينية من مظاهر الحداثة السياسية كالدستور والعلمنة، من حيث توفرها على نصوص ولو كانت مجتزأة تضمن لها حرية التعبد والممارسات الدينية الخاصة، كما أسهمت بيروقراطية الدولة العلمانية في توافر قدر كبير من المساواة لأفراد هذه الأقليات لشغل مناصب ووظائف عامة. مع ذلك فإن الأثر السلبي للحداثة السياسية على واقع هذه الأقليات، يتجلى في أنها -ونظراً للتشويش الحاصل في الهوية الوطنية عموماً- قد لجأت لبناء هوياتها الفرعية، وارتكزت عليها كثيراً لانتهاج ممارسات اجتماعية قادت بعضها للعزلة الاجتماعية.